الثورة
الاحد 24 رمضان 1433 هـ - 12 أغسطس 2012م العدد (17435)

مستثمرو قطاع الدواجن يتجهون لتسجيل خسائر هذا العام

.. بدأ الخوف يدب لدى العديد من مستثمري قطاع الدواجن سوء منها المزارع المنتجة للدواجن المخصصة للأكل أو تلك المزارع المتخصصة في انتاج الدواجن البياض من تسجيل سلسلة من الخسائر هذا العام عقب تلقيهم جملة خسائر متلاحقة لازمة مزارعهم جراء ارتفاع تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج من جهة وتزايد مخاطر هجمات الجوائح والآفات من جهة اخرى بالإضافة الى تراجع مستوى الخدمات التسويقية وضعفها نتيجة للوضع الامني غير المستقر واحتكار قلة من المسوقين على نشاط حركة البيع والشراء فيما يسمى الاسواق المركزية للدواجن المنتشرة بعواصم المحافظات الرئيسية وعلى رأسها امانة العاصمة وتسببهم في ضياع جزء من القيمة السوقية للمنتجات جراء المنافسة غير العادلة بين هؤلاء المسوقين

تحقيق/أحمد الطيار

يصنف قطاع انتاج الدواجن اللاحم والبياض بانه واحدا من اهم القطاعات الزراعية ذات الانتاج الاقتصادي العالي في اليمن فخلال السنوات الخمس الماضية بلغت قيمة انتاجه السنوي في المتوسط نحو ١٠٦ مليارات ريال منها ٨٤ مليار ريال قيمة انتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) والباقي لإنتاج البيض الامر الذي يكشف اهمية هذا القطاع الحيوي، ورغم حداثة هذا القطاع وبطء نموه في اليمن فقد شهد خلال العقد الاخير تطورات عدة ابرزها تمكنه من تغطية ٧٠٪ من احتياجات السوق المحلي للحوم البيضاء الطازجة و١٠٠٪ من الاحتياجات الاستهلاكية للبيض الطازج وقدرتها على استيعاب ايادي عاملة كثيفة من جهة اخرى.

ورغم ذلك هناك العديد من المعوقات التي تواجه قطاع انتاج الدواجن جعل المستثمرين يخشون من الدخول اليه وضخ استثمارات جديدة فيه وهو ما يبرز حجم معاناة قطاع الدواجن ومخاوف من تراجع مستوى انتاجه ونموه السنوي.

المعاناة

في الفترة الاخيرة وخلال العامين الماضيين بدأ هذا القطاع يدخل منعطفا خطيرا كما يقول محمد الجبل مستثمر في هذا المجال من محافظة ذمار حيث يتعرض هذا القطاع بين الحينة والاخرى الى خسائر تفضي الى انهيار رأس مال العديد من المزارع، ويتجلى السبب الاكبر في ارتفاع مدخلات الانتاج اللازمة للنتاج كالكتاكيت واللقاحات والغذاء واخيرا مادة الغاز والتي ارتفع سعر الدبة منها الى ١٥٠٠ ريال وهي مادة هامة جدا جدا للمزارع ومطلوبة في الكثير من اوقات السنة فانعدامها وعدم توفرها للمزارع والتي تحتاج الى ١٥ اسطوانة يوميا يؤدي الى فقدان القطيع بالكامل ان انعدم الغاز يوما واحدا .

خسائر

يعد توفير مادة الغاز للاستهلاك الاقتصادي في مزارع الدواجن أحد الاتجاهات الحديثة المساهمة في تحديث الصناعة اليمنية لكنها باتت في خضم التقطعات والتأثيرات السلبية لتفجير الانبوب والاعمال الارهابية وبالا على هذه الصناعة واسفرت عن خسائر فادحة لهذا القطاع الحيوي الهام.

ويقول عبد السلام السماوي احد المستثمرين في هذا القطاع ان مزارعي الدواجن يتكبدون خسائر سنويا تصل الى ٢٠ مليار ريال وهو رقم كبير اذ يمكن من خلاله بناء اكثر من ١٠٠٠ مزرعة نموذجية في اليمن لكن الظروف تجعل المستثمرين اليمنيين يخسرون هذا المبلغ في لمح البصر .

ويشير الاخ السماوي الى ان المزارع وجرى نقص الغاز مثلا يضطر الى تسويق دفعات من المنتج قبل الموعد المحدد لها وهذا يتسبب في بيعها بنصف القيمة وخسارة فادحة للمستثمر ،فبقائها يوما اخر يعني اما تعرضها للوفاة خاصة ايام الشتاء والامطار ونقص الحرارة أو تحمل اعباء مضاعفة في عملية التغذية والنفقات المصاحبة لها والتي تقدر يوميا ب٢٠٠ الف ريال يمني للمزارع الصغيرة .

الاحتكار

لايزال قطاع انتاج الدواجن في اليمن غير منظم ويعترف المستثمرون فيه بذلك فهو كما يقول مرشد زاهر من كبار مستثمري الدواجن بصنعاء لاتحكمه ضوابط واعراف مستقرة عادلة تضمن للمنتج الفائدة وللمسوق الفائدة والمجتمع كامل النمو .

فالمنتج يقع تحت رحمة مطرقة المول وسندان المسوق حيث ان المول يتبز المنتج بوسائل الانتاج والمتمثلة في الاعلاف والمواد التسمينية الاخرى والادوية والكتاكيت والاعمال البيطرية واسعارها تتسم بالتقلب وعدم الثبات وتخضع لمزاج موفريها وموردبها والذين هم في الاصل تجار مستوردين .

كما يشتكي الزراعي المنتج للدواجن من تسلط المسوقين في الاسواق المركزية اذا ان هؤلاء المسوقين تصل اليهم المنتجات من جميع انحاء المزارع المنتجة فمثلا سوق صنعاء للدواجن والطيور بذهبان يستقبل المسوقون المعتمدون فيها كميات الانتاج من اربع محافظات هي صنعاء، وعمران والامانة والمحويت وحجة وذمار وهذا المحفظات تغطي حوالي ٨٠٪ من الاستهلاك المحلي ،ويتحكم المسوقون بأسعار تلك المنتجات كأنه سوق بورصة مما يجعل المنتج عرضة للخطر التسويقي فمما يهم المسوق هو بيع المنتج بأي سعر كأن قل ام كثر في يومه وهنا يحصل المسوق على ارباح لايصل عليها المنتج لدفعات انتاجية تقارب العام .

ارتفاع المدخلات

ينوه فهد النصر صاحب مزرعة دواجن بخولان الى أن ارتفاع اسعار المدخلات سببت خسائر لم يتمكن المزارعين من تلافيها فسعر طن الاعلاف يتجاوز ٢٠٠ الف ريال وفي الايام الاخيرة للإنتاج يتزايد استهلاك الكتاكيت للأعلاف والمياه بشكل مهول مما يضيف اعباء اخرى للمنتج .

لافتا الى ان ٥٠٪ من المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع بمحافظة صنعاء افلست خلال العامين المنصرمين حتى منتصف العالم الحالي وهناك ٢٥ ٪ جمدت هذه المشاريع نظرا للخسائر النسبية وعدم التوازن بين تكلفة الانتاج وسعر التسويق الفعلي للمنتج .

اما الـ ٢٥٪ الباقية فيمثلون اصحاب نفوذ أو مزودي المواد من المستوردين الرسميين أو اصحاب محطات غاز توفر لهم الغاز ١٠٠٪ .

المعوقات

من احد المعوقات التي تواجه المستثمرين في مزارع الدواجن وصول كتاكيت من سلالات غير نقية وبالتالي لا تتحمل الحرارة والبرودة مما يجعل المستثمر يتحمل تكلفة اضافية في اعباءها الانتاجية وهناك سلالات اخرى ضعيفة غيرة قادرة على التحمل تتعرض لانتكاسات صحية متوالية إما نتيجة للطقس بدرجة الحرارة و انخفاضها أو ارتفاعها أو تلوث صحي بسيط فلاتقوى على تحمله وتحتاج لمواد تسمينة مضاعفة على العكس من السلالات المتازرة والمنتج يتعرض لهذا الخطر لعدم قدرته على التفريق بين السلالات فانعدام الرقابة الحكومية على الموردين لبيض الفقاسات وسلالاتها بحيث يتم توريد سلالات رديئة مخاطر خسائرها اكثر فداحة من احتمالية ربحيتها فالمزارع لايتمكن من التفرقة بين السلالات وهي وظيفة ومسؤولية الدولة .

رؤية

لا يمتلك مستثمرو انتاج الدواجن الطازجة رؤية موحدة للخروج من واقعهم المرير والذي يهدد انتاج الدواجن في اليمن بمزيد من الخسائر ويعود السبب في ذلك الى جزئين الاول أن قطاع انتاج الدواجن لايزال قطاعا غير منظم ويعمل بطرق بدائية عشوائية بعيدة كل البعد عن الاستثمار الاقتصادي الامثل وهذا ناجم عن دخول هذا القطاع لمئات من المستثمرين في وقت من السنة عندما يرون أن السوق جيدة وهناك ارباح تتحقق لكن عندما يواجهون اول خسارة ينسحبون بما تبقى من رأس مالهم ويهجرون هذا القطاع فتقل مباشرة كميات الانتاج ويهتز السوق ميدانيا .

اما المعوق الاخر الذي يواجه مستثمرو هذا القطاع فيتمثل في غياب التنظيم العلمي لفئة المستثمرين انفسهم بمعنى أنهم لم ينظموا انفسهم في كيان موحد يهتم بمشاريعهم ويعمل لمساندة استثماراتهم في هذا المجال ويكون من ضمن اولوياته ربط الاستثمارات بالمصادر التمويلية ليتمكن المستثمرون في قطاع الدواجن من الحصول على تمويلات في الاوقات اللازمة.

وحاليا تتجه الانظار نحو افاق جديدة تأمل أن يواصل هذا القطاع مساره لكن الآمال في هذا الاتجاه بدأت في الانحسار كما يبدو ذلك في معاناة السماوي ويبقى معها الوقت محفوفا بالمخاطر تجاه انقاذ قطاع الدواجن في اليمن بالشكل الامثل الا اذا تمكن ارباب المزارع والمستثمرون بها من حسب رأيه من تنظيم انفسهم والتوحد نحو مواجهة الاخطار المحدقة بهذا القطاع والوصول الى منافذ تأمينية توفر المال اللازم والادوية واللقاحات المطلوبة في الوقت المحدد .

التعاون البيطري

يشتكي العديد من المستثمرين من الغياب التام لشبكة الخدمات الطبية البيطرية الحكومية ويقولون إن عدم وجود الرقابة الطبية والحماية من الآفات والامراض المنتشرة يتسبب لهم في خسائر فادحة سنويا فالآفات والامراض تعد احدى ابرز المخاطر التي تواجه قطاع الدواجن المنتجة يوما بعد آخر، فقد يستشري مرض جراء عملية التنقل وعبر الاقفاص المعتدة لنقل الدواجن من مزرعة الى اخرى ويزيد الخطر عندما تكون المزارع متجاورة ولهذا ينادون الجهات المختصة أن تسهم في رفع معاناتهم وتهتم بقطاع الدواجن بالشكل المطلوب وفي نفس الوقت يجب على الجهات المختصة أن توسع خدماتها ولاتكتفي بالتفرج والاعتماد على القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات والتي توصف بأنها مرتفعة التكاليف وليست بالجودة المطلوبة.

ارتفاع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في النصف الاول

■ ،،كتب / علي البشيري

حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية نمواً في النصف الأول من العام الجاري "يناير – يونيو ٢٠١٢م" بنسبة ١٣,٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م حيث زادت بنحو ٢٤٠,١ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية ارتفاع الميزانية الموحدة إلى ١٩٧١,٨ مليار ريال مقارنة مع ١٧٣١,٧ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وسجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفاضا في شهر ديسمبر ٢٠١١م بمقدار ٠,٣ مليار ريال وبنسبه ٠,٠٢٪ مقارنة بارتفاع في بشهر نوفمبر ٢٠١١م بمقدار ١١,٨ مليار ريال وبنسبة ٠,٧٪.حيث تراجعت الميزانية الموحدة إلى ١٧٦٥,٨ مليار ريال مقابل ١٧٦٦,٢ مليار ريال .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو٢٠١١م بمقدار ٢,١ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٣٪ مقابل انخفاض وقدره ٤٠,٨ مليار ريال ونسبته ٢,٣٪ في شهر مايو ٢٠١١م .

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥ ٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧ نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨.

خدمة "أينما تكون .. نكون": أحدث مشروع مصرفي يدشنه البنك اليمني خلال أيام

■ ،،كتب/يحيى محمد العلفي

يدشن البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال الأيام القليلة القادمة مشروعه الجديد خدمة الصراف الآلي "اينما تكون .. نكون".

وأوضح الأخ علي محمد أبو غانم مدير إدارة النظم والمعلومات بالإدارة العامة للبنك لـ"الثورة" أن المشروع الذي تم تركيبه وتجهيزه على أحدث النظم والتقنيات العالمية المتقدمة أصبح قيد التشغيل بعد أن استكملت كافة التركيبات الآلية والالكترونية وربط شبكات الإمداد والتوصيل بين جميع النقاط والكبائن بذواكر الكترونية يتم تشغيلها بأرقام سرية وكروت صرف مغنطة سيتم صرفها للعملاء ومن يرغب فتح حسابات لدى البنك.

وقال الأخ أبو غانم أن خدمة الصراف الآلي ستشمل السحب النقدي والحصول على كشف حساب فوري وكذا التحويل من حساب إلى حساب آخر لنفس العميل بالإضافة إلى سهولة الاستفسار عن الرصيد.. مشيرا إلى أن هذه الخدمة تتميز عن غيرها لدى البنوك الأخرى بمرونتها وسهولة استخدامها وسرعة الانتفاع بها.

تفريغ ٤٧,٦ ألف طن من القمح الروسي بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغت بميناء عدن أمس ٤٧ ألفاً و٦١٧ طناً من القمح الروسي مخصصة لصنع صوامع الغلال بالمحافظة.

وأوضحت إحصائية ملاحية بالميناء لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الشحنة مخصصة لصوامع الغلال وجزء منها لتغطية السوق المحلية بالمحافظات.

من جهة ثانية أفرغت السفيه الأمريكية ٣٢٧ حاوية من البضائع المتنوعة، وكذا معدات خاصة بالمؤسسة الخدمية والإنتاجية في عدن.

بدء صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية بمحافظتي المهرة وعدن

■ ،،المهرة/عدن/سبأ

بدأت بمحافظة المهرة أمس صرف مستحقات الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية لـ١٢ ألف حالة مستفيدة موزعة على عموم مديريات المحافظة بمبلغ ربعي ١١٦ مليون ريال.

وأوضح مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة محمد علي مسلم الفقيه لـ"سبأ" أن عملية الصرف الحالية ستتم لمديريات الغيظة، قشن، سيحوت، حوف عبر مكاتب البريد، فيما سيتم صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية لمديريات حصوين، المسيلة، حات، شحن، منعر عبر أمناء الصناديق.

وأشار مسلم إلى أن عملية الصرف تسير بصورة طبيعية ولا توجد هناك أي مشاكل أو صعوبات أمام عملية الصرف بالمحافظة.

كما بدأ أمس صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن صرف مستحقات الاعانات المالية للربع الثاني من العام الجاري لأربعة وثلاثين ألف حالة مستهدفة بتكلفة تبلغ ٣٠٧ ملايين ريال.

إتلاف (١٢٠) طناً مواد غذائية منتهية الصلاحية بأمانة العاصمة

■ ،، صنعاء/سبأ

أتلف مكتب الأشغال العامة والطرق بأمانة العاصمة أمس ١٢٠ طناً من المواد الغذائية، منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي.

وأوضح أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين محمد جمعان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن فرق تفتيش إدارة صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة ضبطت خلال النزول الميداني للتفتيش على المنشآت التي تقوم بعرض وتداول الأغذية من بداية شهر رمضان المبارك ١٢٠ طناً من المواد الغذائية منتهية الصلاحية في جميع مديريات أمانة العاصمة.

وأشار جمعان إلى أن المواد المضبوطة والمتلفة اشتملت على التمور والأجبان والألبان والزيوت والعصائر والمشروبات وأنواع مختلفة من الأغذية، مثمنا جهود العاملين بمكتب الأشغال وإدارة صحة البيئة والتي أثمرت عن ضبط وأتلاف العديد من المخالفات، كانت ستؤدي إلى مضاعفات صحية وبيئية للمواطنين.

من جانبه أهاب القائم بأعمال مدير عام مكتب الأشغال المهندس وليد راصع بالتجار وأصحاب الأسواق والمحال التجارية للتسليم الطوعي بما لديهم من مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك، مؤكداً أن فرق التفتيش ستتخذ الإجراءات القانونية لمن يثبت تورطه وبيعه مواد منتهية وفاسدة وأحالته إلى الجهات القضائية وفقاً لقانون الرقابة على الأغذية.

خلال يوليو الماضي: مليار و١٧٦ مليون ريال إيرادات ميناء الوديعة البري

■ ،،سيئون/سبأ

بلغت الإيرادات الجمركية بميناء الوديعة البري في محافظة حضرموت خلال الفترة من الأول حتى الحادي والثلاثين من شهر يوليو الماضي من العام الجاري ٢٠١٢م مليارا و١٧٦ مليوناً و٨٣٤ ألفاً و٢١٩ ريالاً مقارنة بإيرادات النصف الأول كاملا من العام الحالي التي بلغت مليارين و٦٦٠ مليوناً و٤٧٧ ألف ريال .

وذكر مدير عام الميناء حسين عوض بن طالب لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عدد المسافرين خلال شهر يوليو بلغ ٤١ ألفاً و٨٢٠ مسافرا فيما وصل عدد السيارات الواصلة والمغادرة ١٣ ألفاً و٧٢٩ سيارة لافتا إلى أن حركة الميناء تشهد تطورا كبيرا وإقبالا منقطع النظير من قبل المسافرين وكذا حركة التبادل التجاري ويعود ذلك إلى الجهود التي يبذلها العاملون بالميناء لتحسين خدمات مرافقهم وكذلك الجهود المبذولة للارتقاء بأوضاع الميناء في كافة المجالات . معربا عن أمله في أن تلقى هذه الجهود تجاوبا كبيرا من قبل الجهات المركزية للدعم بتنفيذ ما تبقى من أعمال مشروع تطوير وتحديث الميناء والعمل على تحسين أوضاع العاملين في كافة المرافق بالميناء.

رأي اقتصادي

الفساد يعرقل التنمية

أحمد ماجد الجمال●

■ ،،الفساد آفة العصر تدمر جهود التنمية والتقدم والرخاء وتمتص عائداتها فضلاً عن تحطيمه وتدميره للقيم الإنسانية وتجعل أفراد المجتمع يشعرون بالإحباط وبفقدون الأمل في الإصلاح والتطور والتقدم وفي بسط العدالة وتغييب الآمال في مستقبل أفضل وفي حياة أكثر استقراراً وتوازناً، ولايقف الأمر إلى هذا الحد والبعد بل يتخطاه كثيراً، فالفساد هو الأزمة التي تفرض التوقف والتكرار وإعادة هضم المهضوم وإنتاج المستهلك وهي الصورة المباشرة للمشكلة العميقة، فعندما توجد كل السمات الاعتيادية التي تخلق بيئة متساهلة مع الفساد تكون مفرخاً لتأصيلها مع توليد الجديد منها لذلك يتشكل الفساد كمنظومة تهديد خطير ومخجل للنظام والقانون والاستقرار ويهدد التوزيع العادل للموارد ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

ولأن التنمية فعل إرادي ولما كانت كذلك تستوجب تخطيطاً إراديا تهدف إلى تحرير الأفراد من الفقر والجهل والاستغلال ومن الاعتماد على الخارج ومن هشاشة أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

يعرف الفساد نموذجياً "سوء استخدام السلطة الموكل بها للكسب الخاص" وينتج عنه تسرب الضعف في المؤسسات الرسمية والقضاء ومن موظفين تنقصهم المهارة ويتقاضون أجوراً متدنية ونظام تعليمي رديء للغاية ومن مثل هذه المساحات تتيح المجال لعرقلة تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع.

يعد تفشي الفساد من ناحية (ضعف أو تغيب الأنظمة واللوائح، وسوء تنظيم الإدارة) كمشكلتين خطيرتين يقلصان الإيرادات العامة ويسفران عن إنفاق مبدد ومن ثم يضعفان الاقتصاد ويقوضان الثقة العامة في الأجهزة الحكومية والسياسات العامة، وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي ومؤشراته تكون أكثر وضوحاً، فمن ناحية المؤشرات الاجتماعية تصبح أسوأ حينما يزداد الفساد كارتفاع معدل البطالة، الفقر، التسرب من التعليم، الجرائم، الوفيات لدى الأطفال، انخفاض مستوى الغذاء والتغذية.

ومن ناحية مؤشرات المالية العامة ينخفض مستوى كفاءة تحصيل الإيرادات العامة ويتوسع الإنفاق العام غير الرشيد ويزداد التضخم ويستمر العجز المالي وتتوالى الأزمات الاقتصادية..

وعلى العكس في حالة الدفع للانتقال نحو معالجة وإصلاح الأنظمة واللوائح وتنظيم الإدارات الحكومية، المالية العامة، الإطار التشريعي والمؤسسي لمكافحة الفساد، البيئة الاجتماعية والثقافية.. فمن المؤكد تحقيق وضع اقل فساداً، ورفع مستوى تسهيل التنسيق بين الأجهزة الرقابية ومؤسسات القضاء وعلاقة التشابك والاعتماد المتبادل بينهما وإعطاء اهتمام خاص للحفاظ على النزاهة، كل ذلك يعني التميز في الأداء والمخرجات والنتائج السليمة وتقويم الاعوجاج والوصول إلى الوضعية الأكثر تنافسية والأقل فساداً والى مبادئ تراعي الشفافية والنزاهة وتعزيز المساءلة وترسيخ قيم نبذ الفساد.

وحتى تؤتي الإصلاحات جدواها وتحصد ثمارها فمن الأهمية التركيز على معالجة المرض (الفساد) بدلاً من الانشغال بالعرض (الظواهر، النتائج) وأن تكون متناغمة ومتناسقة مع بعضها البعض بحزمة إستراتيجية شاملة لمكافحتها بحيث تشترك في وضعها وتنفيذها جميع الأطراف المعنية بدلاً من الإصلاحات المتفرقة التي قد تغطي جانباً وتترك جوانب أخرى غير مغطاة مما يعرقل جهود المكافحة ويفقد الثقة فيها مع مرور الوقت، ولايعني ذلك عدم جدواها بالمطلق فما لايدرك كله لايترك كله على أمل أن تتحسن الظروف وتتوج الجهود للاتجاه العام الصحيح بعد أن كان أمراً أكثر صعوبة لفساد لايحصل تلقائياً كمظهر بل حقيقة.

● باحث بوزارة المالية